مجلة بحوث الشرق الأوسط

مجلة علمية محكمة (معتمدة) شهرية

يصدرها مركز بحوث الشرق الأوسط

السنة الثامنة والأربعون - تأسست عام ١٩٧٤

العدد الثامن والسبعون (أغسطس ٢٠٢٢)

الترقيم الدولي: (2536-9504)

الترقيم على الإنترنت: (2735-5233)

لا يسمح إطلاقا بترجمة هذه الدورية إلى أية لغة أخرى، أو إعادة إنتاج أو طبع أو نقل أو تخزين أي جزء منها على أية أنظمة استرجاع بأي شكل أو وسيلة، سواء إلكترونية أو ميكانيكية أو مغناطيسية، أو غيرها من الوسائل، دون الحصول على موافقة خطية مسبقة من مركز بحوث الشرق الأوسط.

All rights reserved. This Periodical is protected by copyright. No part of it may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted in any form or by any means, electronic, mechanical, photocopying, recording, or otherwise, without written permission from The Middle East Research Center.

الأراء الواردة داخل المجلة تعبر عن وجهة نظر أصحابها وليست مسئولية مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية

رقم الإيداع بدار الكتب والوثائق القومية : ٢٤٣٣٠ / ٢٠١٦

الترقيم الدولي: (Issn :2536 - 9504)

الترقيم على الإنترنت: (Online Issn :2735 - 5233)

مجلة بحوث الشرق الأوسط

مجلة علمية مُحكَّمة

متخصصة

في شئون الشرق الأوسط

مجلة مُعتمَدة من بنك المعرفة المصري

موقع المجلة على بنك المعرفة المصري

www.mercj.journals.ekb.eg

- معتمدة من الكشاف العربي للاستشهادات المرجعية (*ARCI*) . المتوافقة مع قاعدة بيانات كلاريفيت *Clarivate* الفرنسية.
- معتمدة من مؤسسة أرسيف (*ARCIf*) للاستشهادات المرجعية للمجلات العلمية العربية ومعامل التأثير المتوافقة مع المعايير العالمية.
- تنشر الأعداد تباعًا على موقع دار المنظومة.

دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العدد الثامن والسبعون - أغسطس ٢٠٢٢

تصدر شهريًّا

السنة الثامنة والأربعون - تأسست عام ١٩٧٤

المطبعة
مطبعة جامعة عين شمس
Ain Shams University Press

مجلة بحوث الشرق الأوسط (مجلة مُعتمدة)
دوريَّة علميَّة مُحكَّمَة (اثنا عشر عددًا سنويًّا)
يصدرها مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية

رئيس مجلس الإدارة
الأستاذ الدكتور / هشام تمراز
نائب رئيس الجامعة لشئون المجتمع وتنمية البيئة
ورئيس مجلس إدارة المركز

رئيس التحرير
الأستاذ الدكتور / أشرف مؤنس
مدير مركز بحوث الشرق الأوسط
والدراسات المستقبلية

هيئة التحرير

أ.د. محمد عبد الوهاب (جامعة عين شمس - مصر)
أ.د. حمدنا الله مصطفى (جامعة عين شمس - مصر)
أ.د. محمد عبدالسلام (جامعة عين شمس - مصر)
أ.د. وجيه عبد الصادق عتيق (جامعة القاهرة - مصر)
أ.د. أحمد عبد العال سليم (جامعة حلوان - مصر)
أ.د. سلامة العطار (جامعة عين شمس - مصر)
د. محمد عبدالباسط العناني (جامعة عين شمس - مصر)
لواء د. هشام الحلبي (أكاديمية ناصر العسكرية العليا - مصر)
أ.د. محمد يوسف القريشي (جامعة تكريت - العراق)
أ.د. عامر جادالله أبو جبلة (جامعة مؤتة - الأردن)
أ.د. نبيلة عبد الشكور حساني (جامعة الجزائر٢ - الجزائر)

إشراف إداري
عبيـر عبدالمنعم
أمين المركز

سكرتارية التحرير

ناهد مبارز رئيس وحدة النشر
رانداـنوار وحدة النشر
زينب أحمد وحدة النشر
رشا عاطف وحدة النشر
أمل حسن رئيس وحدة التخطيط والمتابعة

المحرر الفني
ياسر عبد العزيز رئيس وحدة الدعم الفني
إسلام أشرف وحدة الدعم الفني

تنفيذ الغلاف والتجهيز والإخراج الفني للمجلة
وحدة الدعم الفني

تدقيق ومراجعة لغوية
أ.د. نبيل رشاد د. تامر سعد الحيت

تصميم الغلاف أ.د. وائل القاضي

توجه المراسلات الخاصة بالمجلة إلى: أ.د. أشرف مؤنس، رئيس التحرير
البريد الإلكتروني لوحدة النشر: merc.pub@asu.edu.eg

• وسائل التواصل:
جامعة عين شمس- شارع الخليفة المأمون- العباسية- القاهرة، جمهورية مصر العربية، ص.ب: 11566
تليفون: 24662703 (202+) فاكس: 24854139 (202+) (موقع المجلة موبايل/واتساب): 01098805129(2+)

ترسل الأبحاث من خلال موقع المجلة على بنك المعرفة المصري: www.mercj.journals.ekb.eg
ولن يلتفت إلى الأبحاث المرسلة عن طريق آخر

مجلة بحوث الشرق الأوسط

- رئيس التحرير أ.د. أشرف مؤنس

- الهيئة الاستشارية المصرية وفقًا للترتيب الهجائي:

- أ.د. إبراهيم عبد المنعم سلامة أبو العلا رئيس قسم التاريخ - كلية الآداب - جامعة الأسكندرية - مصر
- أ.د. أحمد الشربيني عميد كلية الآداب السابق - جامعة القاهرة - مصر
- أ.د. أحمد رجب محمد علي رزق عميد كلية الآثار - جامعة القاهرة - مصر
- أ.د. السيد فليفل عميد كلية الدراسات الأفريقية العليا الأسبق - جامعة القاهرة - مصر
- أ.د. إيمان محمد عبد المنعم عامر أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر - كلية الآداب - جامعة القاهرة - مصر
- أ.د. أيمن فؤاد سيد رئيس الجمعية المصرية للدراسات التاريخية - مصر
- أ.د. جمال شفيق أحمد عامر كلية الدراسات العليا للطفولة - جامعة عين شمس - مصر
- أ.د. حمدي عبد الرحمن عميد كلية الحقوق الأسبق - جامعة عين شمس - مصر
- أ.د. حنان كامل متولي وكيل كلية الآداب لشئون التعليم والطلاب - جامعة عين شمس - مصر
- أ.د. صالح حسن المسلوت أستاذ التاريخ والحضارة - كلية اللغة العربية - فرع الزقازيق
  جامعة الأزهر – مصر
  وعضو اللجنة العلمية الدائمة لترقية الأساتذة
- أ.د. عادل عبد الحافظ عثمان حمزة كلية الآداب - جامعة المنيا،
  ومقرر لجنة الترقيات بالمجلس الأعلى للجامعات - مصر
- أ.د. عاصم الدسوقي عميد كلية الآداب الأسبق - جامعة حلوان - مصر
- أ.د. عبد الحميد شلبي كلية اللغة العربية بالمنصورة - جامعة الأزهر - مصر
- أ.د. عفاف سيد صبره كلية الدراسات الإنسانية بنات بالقاهرة - جامعة الأزهر - مصر
- أ.د.عفيفي محمود إبراهيم كلية الآداب - جامعة بنها - مصر
- أ.د. فتحي الشرقاوي نائب رئيس جامعة عين شمس الأسبق - مصر
- أ.د. محمد الخزامي محمد عزيز عميد كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية - جامعة الجلالة - مصر
- أ.د. محمد السعيد أحمد كلية التربية - جامعة عين شمس - مصر
- لواء/ محمد عبد المقصود رئيس مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء - مصر
- أ.د. محمد مؤنس عوض كلية الآداب - جامعة عين شمس - مصر
- أ.د. مدحت محمد محمود أبو النصر كلية الخدمة الاجتماعية - جامعة حلوان
  قطاع الخدمة الاجتماعية بالمجلس الأعلى للجامعات ورئيس لجنة ترقية الأساتذة
- أ.د. مصطفى محمد البغدادي كلية التربية - جامعة عين شمس - مصر
- أ.د. نبيل السيد الطوخي رئيس قسم التاريخ - كلية الآداب - جامعة المنيا - مصر
- أ.د. نهى عثمان عبد اللطيف عزمي كلية السياحة والفنادق - جامعة مدينة السادات - مصر

- الهيئة الاستشارية العربية والدولية وفقًا للترتيب الهجائي:

- أ.د. إبراهيم خليل العَلاّف — جامعة الموصل- العراق
- أ.د. إبراهيم محمد بن حمد المزيني — كلية العلوم الاجتماعية - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية- السعودية
- أ.د. أحمد الحسو — جامعة مؤتة- الأردن
  مركز الحسو للدراسات الكمية والتراثية - إنجلترا
- أ.د. أحمد عمر الزيلعي — جامعة الملك سعود- السعودية
  الأمين العام لجمعية التاريخ والآثار التاريخية
- أ.د. عبد الله حميد العتابي — كلية التربية للبنات - جامعة بغداد - العراق
- أ.د. عبد الله سعيد الغامدي — جامعة أم القرى - السعودية
  عضو مجلس كلية التاريخ، ومركز تحقيق التراث بمعهد المخطوطات
- أ.د. فيصل عبد الله الكندري — جامعة الكويت- الكويت
- أ.د. مجدي فارح — رئيس قسم الماجستير والدراسات العليا - جامعة تونس١ - تونس
- أ.د. محمد بهجت قبيسي — جامعة حلب- سوريا
- أ.د. محمود صالح الكروي — كلية العلوم السياسية - جامعة بغداد- العراق

- *Prof. Dr. Albrecht Fuess* — Center for near and Middle Eastem Studies, University of Marburg, Germany
- *Prof. Dr. Andrew J. Smyth* — Southern Connecticut State University, USA
- *Prof. Dr. Graham Loud* — University Of Leeds, UK
- *Prof. Dr. Jeanne Dubino* — Appalachian State University, North Carolina, USA
- *Prof. Dr. Thomas Asbridge* — Queen Mary University of London, UK
- *Prof. Ulrike Freitag* — Institute of Islamic Studies, Belil Frie University, Germany

محتويات العدد ٧٨

عنــوان البحـــث	الصفحـــة
• **الدراسات الآثارية:**	
١- **مسجد الزمالك «دراسة أثرية فنية مقارنـة»** ..... الباحثة/ كريمة حسين أحمد نصر	٣-٤٢
• **الدراسات التاريخية:**	
٢- **التبـادل التجـاري بـين مصـر واسـتراليا (١٩٥٢ – ١٩٨٨م) وانعكاساته على العلاقات الاقتصادية بين البلدين** ..... د. عرفة محمود مصطفى محمد	٤٥-١٠٠
٣- **السلام البنيوي في العراق «دراسة في نظرية جوهان غالتونج للســـلام»** ..... د.باسم علي خريسان	١٠١-١٢٠
• **الدراسات الاجتماعية:**	
٤- **العوامل الاجتماعية والسياسية المؤثرة في بنـاء ثقـة المـواطن المصري في وسائل الإعلام الراهن (دراسـة سوسـيولوجية)** ..... الباحث/ عبد الله حامد عمر	١٢٣-١٥٢
• **دراسات اللغة العربية:**	
٥- **المصدر المستوفي لشروط النَّصب على المفعول له في حالـة الجرّ «دراسة تحليليّـة فـي الاصـطلاح النحـويّ»** ..... أ.م.د.عقيل رحيم علي اللامي	١٥٥-١٧٦

تابع محتويات العدد ٧٨

- **الدراسات الإعلامية:**

٦- العوامل المؤثرة على التجارة الإلكترونية «دراسة مقارنة بين المجتمع المصري والسعودي» ١٧٩-٢٠٨

الباحثة/ آلاء مصطفي عبد الرؤوف

- **الدراسات الفنية:**

٧- استلهام رموز الفن الإفريقي لإثراء المشغولة الفنية معرض فنى مُنظَّر (رؤية وتواصل) القيم الجمالية لتوظيف فلسفة الفن الإفريقي في مشغولات فنية مستحدثة .....

٢١١-٢٤٤

د. إيمان محمد وجدى عزت قاسم

٨- التحديات التي تواجه عروض المسرح الكنسي في مصر ٢٤٥-٢٦٦

الباحث/ إيهاب صبحى خير تادرس

- **الدراسات القانونية:**

٩- موقفُ الفقهِ الإسلامي والقانونِ المقارن من موتِ الدّماغ ٢٦٩-٣٣٤

الباحث/ جهاد محمود عبد المبدي عمر

١٠- دور شرطة البيئة والمسطحات في حماية مياه نهر النيل من التلوث ٣٣٥-٣٧٨

الباحث/ حازم محمد شكري

المصدر المستوفي لشروط النَّصب على المفعول له في حالة الجرّ

«دراسة تحليليّة في الاصطلاح النحويّ»

أ.م.د. عقيل رحيم علي اللامي

كلية الآداب – جامعة بغداد

aqeel_ra@coart.uobaghdad.edu.iq

www.mercj.journals.ekb.eg

الملخّص:

يُعدّ المصطلح النحويّ من القضايا المهمّة التي حظيت بعناية كبيرة عند القدماء والمحدثين، سواءٌ كان ذلك في وضع أسسٍ ومبادئَ لاختيارها، أم في ضبطها ووضع التعريفات التي تبيّن مفهومها.

ومع وجود تلك العناية الكبيرة بالمصطلح النحويّ، يمكن أن يسجّل الباحثُ عددًا من الملاحظات في هذا الميدان، ومن هذه الملاحظات ما يتعلّق بمصطلح المفعول لأجله، إذ ورد في عبارات عدد من النحويين المتأخرين والباحثين المحدثين في تعريفاتهم أو شروحهم لتلك التعريفات، ما يُفهم منه أنّ المصدر المستوفي لشروط النَّصب على المفعول له، يمكن أن يُطلق عليه مصطلحُ مفعولٍ له في حالة الجرّ. وثمّةَ عباراتٌ أخرى، لاسيما عند المحدثين، تنصّ على أنّه في هذه الحالة مفعولٌ له أو مفعول له غيرُ صريح.

تبحث هذه الدراسةُ سببَ هذا الفهم في مصطلح المفعول له، وتحاول الوقوف على بواعث تلك العبارات سواءٌ في تعريفات النحويّينَ للمفعول له، أو في شرح تلك التعريفات، كلُّ ذلك من خلال تتبّع ما قيل في تعريف المفعول له، ابتداءً من سيبويه والنحويّين المتأخّرينَ بعدَه، وصولًا إلى عددٍ من الباحثينَ المحدثينَ.

Abstract

The grammatical term is one of the important issues that received great care from ancient grammarians and modern researchers, whether in laying the foundations for its selection, or in setting it and setting definitions that show its concept.

Despite that, the researcher in grammatical terms can make a number of notes in this field, and from these notes are those related to the term "Causative Object", as it is mentioned in the ancient and recent books of grammar that the infinitive which meets the accusative case conditions for the causative object can be called "causative object in the genitive case". There are also some other terms, especially in the contemporary grammar books, state that in such a case the causative object is incorrect.

This study tackles the reason behind the misunderstanding and the confusion in the term of "causative object" and tries to trace the reasons behind them in the definitions of some grammarians or in the explanations of such definitions. All this by tracing the statements of grammarians and modern researchers in this grammar section, starting with Sibawayh and the late grammarians after him, to a number of modern researchers.

المقدّمة

بسم الله الرحمن الرحيم

ممّا عرَّفَ به المحدثون علمَ المصطلح أنّه «العلم الذي يبحث في العلاقة بين المفاهيم العلميّة والألفاظ اللغويّة التي تعبِّر عنها»[١].

فكلّ حقل من حقول المعرفة يضمّ مجموعةً كبيرةً من المفاهيم التي ترتبط فيما بينها على هيئة منظومة متكاملة، يقابل ذلك مجموعةٌ كبيرةٌ من المصطلحات التي تعبّر عن تلك المفاهيم لغويًّا[٢].

إنّ بيان تلك العلاقة التي تربط المفاهيم بالمصطلحات العلميّة الدالّة عليها إنما يكون بالحدود أو التعريفات، لذا حظي تعريف المصطلحات بعناية كبيرة من القدماء والمحدثينَ، ووضعت له شروطٌ معيّنة ليكون دالًّا على المفهوم الذي يرتبط بالمصطلح المعرَّف دلالةً دقيقةً؛ إذ إنّ «المصطلح لا يستقيم ولا يعبّر عن معنًى إلا إذا كان مقترنًا بتعريف دقيق يضبط دلالته ويميِّزه عن غيره»[٣].

ويبدو أنّ النحويّين أدركوا أهميّة التعريف وأثره في تحديد المفاهيم وتمييزها، فكانت تعريفاتهم للأبواب النحويّة والموضوعات المتفرِّعة عنها _على وجه العموم_ تعريفاتٍ حرصوا فيها على الدقّة في التعبير، والضبط في التمييز والتحديد، لتكون تلك التعريفاتُ جامعةً لكلّ أفراد المفهوم، مانعةً لما سواها من الدخول فيه. كلُّ ذلك على وفق المنهج الذي اختطّوه في دراسة النحو، والأصول العامة التي ارتضوها في تناول مسائله وقضاياه.

والمفعول له[٤]من المفعولات الخمسة المعروفة، وهي فضلًا عنه: المفعول به، والمفعول المطلق، والمفعول فيه، والمفعول معه، والمعروف أيضًا أنّ هذه المفعولات حكمها النَّصب، فلا يُطلق عليها مفعولات في الاصطلاح النحويّ إلا إذا جاءت

منصوبةً لفظًا، لكنّ الذي يلفت نظر القارئ في كتب النحو في باب المفعول له، ولاسيما عند عدد من النحويّينَ المتأخّرِينَ والباحثين المحدثين، ورودُ تعريفاتٍ أو عباراتٍ يُفهم منها أنّ مصطلح المفعول له يمكن أن يُطلق على المصدر المجرور، وقد صرّح بعض النحويِّينَ بإمكان وقوع هذا الفهم ونبّه عليه.

تبحث هذه الدراسةُ سببَ هذا الفهم في مصطلح المفعول له، وتحاول الوقوف على بواعثه سواءٌ في تعريفات النحويّينَ للمفعول له، أو في شرح تلك التعريفات، كلُّ ذلك من خلال تتبّع مقولات النحويّينَ والباحثين المحدثين في هذا الباب النحويّ. ولهذا اقتضت طبيعة الدراسة أن تكون في ثلاثة محاور، وقفنا في المحور الأوّل منها على تعريف المفعول له عند سيبويه، وفي الثاني على المفعول له عند النحويّينَ المتأخّرينَ، وهم الزمخشريّ وابن يعيش وابن الحاجب والرضيّ وابن مالك وعدد من شُرّاح ألفيّته، وفي الثالث على موقف عدد من الباحثِينَ المحدثِينَ من هذه المسألة، وجاءت بعد ذلك الخاتمة التي اشتملت على أهمّ نتائج الدراسة. ومن الله التوفيق والسداد.

المبحث الأول

المفعول له عند سيبويه

جاء ذكر سيبويه(ت١٨٠هـ) للمفعول له تحت باب (ما يَنتصِب من المصادر لأنَّه عُذْرٌ لوقوع الأمر) إذ يقول: «فانتَصبَ لأنّه موقوعٌ له، ولأنّه تفسيرٌ لما قبله لِمَ كان؟ وليس بصفةٍ لما قبله ولا منه، فانتَصب كما انتصب الدِّرهم في قولك: عِشْرونَ دِرْهَمًا، وذلك قولك: فعلتُ ذاك حِذارَ الشرِّ، وفعلتُ ذلك مخافةَ فُلانٍ وادِّخارَ فُلانٍ... وفعلتُ ذاك أَجْلَ كذا وكذا، فهذا كلُّه يَنتصب لأنّه مفعول له، كأنّه قيل له: لِمَ فعلتَ كذا وكذا؟ فقال لكذا وكذا، ولكنَّه لمّا طَرَحَ اللامَ عَمِلَ فيه ما قبله...»(٥).

فيتبيّن من كلام سيبويه أنّ المفعول له مصدرٌ منصوبٌ انتصابَ التمييز؛ لأنّه ليس صفةً لما قبله، وأنّ الأصل فيه أن يكون مجرورًا بحرف الجرّ، وهو اللام التي تفيد التعليل، ثم حُذف حرف الجرّ فتعدّى الفعل المعلَّل به فنصبه، أي أنّه

منصوب بنزع الخافض، كما أنّ الأصل في التمييز في نحو: عشرون درهمًا، أن يكون مجرورًا بـ (من)، أي: عشرونَ من الدَّراهم. وبعبارة أخرى إنّ المصدر نُصِبَ على المفعول له ههنا لأنّه تضمّن حرف التعليل (اللام).

ومن هنا يمكن أن نقف على ثلاثة أمور مهمّة في كلام سيبويه على المفعول له الذي هو مصدر:

الأول: أنْ يفيد التعليل، وذلك في قوله: «لأنّه عذرٌ لوقوع الأمر»، وقوله: «لأنّه موقوعٌ له ولأنّه تفسيرٌ لما قبله لِمَ كان».

الثاني: وهو ما نريد الاهتمام به في هذا البحث: أنْ يتضمّن المصدرُ حرفَ التعليلِ (اللام) التي هي الأصل في إفادة التعليل، وذلك في قوله: «كأنّه قيل له: لِمَ فعلتَ كذا وكذا؟ فقال لكذا وكذا، ولكنَّه لمّا طَرَحَ اللامَ عَمِلَ فيه ما قبله». وهذا الأمر الثاني، واقصد به تضمُّنَ المصدر حرفَ التعليل، هو– كما يبدو من كلام سيبويه– سببُ نصبِه، أو بعبارة أخرى سببُ إطلاقِ مصطلح المفعول له عليه.

الثالث: أنّ المُتحدَّث عنه في نصّ سيبويه الذي أفاد التعليل هو المصدر، وليس المفعول له، وذلك أنّه بدأ الباب بقوله: «ما يَنْتَصِبُ من المصادر لأنّه عُذْرٌ لوقوع الأمر»، ثمّ تحدّث عن المصدر بقوله: «فهذا كلُّه يَنْتَصِبُ لأنّه مفعولٌ له...». وهذا الأمر مهمٌّ أيضًا، وسيكون محطّ اهتمامنا فيما يأتي من الدراسة.

المبحث الثاني
المفعول له عند النحويّين المتأخّرين

وإذا تتبّعنا عددًا من تعريفات النحويّين للمفعول له نجد أنّها تهتمّ اهتمامًا كبيرًا بالأمر الأوّل، وهو إفادة التعليل، أمّا الأمران ُ: الثاني الذي هو تضمُّن المصدرِ حرفَ التعليل، والثالثُ الذي هو كون المتحدَّثِ عنه المصدرَ لا المفعولَ له، فلا نجد لهما ذلك الاهتمام نفسه، فكان ذلك، فيما نرى، سببًا في كون المفعول له في الاصطلاح

يمكن أن يشمل المصدر المعلِّل المجرور أيضًا.

ففي تعريف الزمخشريّ للمفعول له يقول: «هو علّةُ الإقدام على الفعل، وهو جوابُ: لِمَهْ؟ وذلك قولُك: فعلتُ كذا مَخافةَ الشرِّ، وادِّخارَ فُلانٍ، وضربْتُهُ تأديبًا، وقعدتُ عن الحربِ جُبْنًا...»[٦]. فالزمخشريّ هنا لم يذكر كون المفعول له منصوبًا، ثم ذكر أنّه جوابٌ للسؤال: لمه؟ فاحتمل ذلك أن يأتي المفعولُ مجرورًا باللام فيُقال: فعلْتُ كذا لِمَخافةِ الشرِّ؛ إذ يَصْدِق على قولنا: لمخافةِ الشرِّ، كونُه علةَ الإقدامِ على الفعل، وكونُه جوابَ لِمَه؟

ولهذا بيّن ابن يعيش(ت٦٤٣هـ) في شرح هذا التعريف أنّ الأصل في المفعول له أن يكون باللام، ثمّ حُذفت فتعدّى الفعل إلى المصدر فنصبه، وهو ما ذكره سيبويه في نصّه الذي نقلناه عنه، قال ابن يعيش: «وإنّما كان أصلُه أن يكون باللام، لأنّ اللام معناها العلّةُ، والغرضُ، نحو: جئتُكَ لتُكرِمَني، وسِرْتُ لأدخُلَ المدينةَ... والفعلُ يكون لازمًا أو منتهيًا في التعدّي باللام، وقد تُحذف هذه اللام، فيُقال: فعلتُ ذاك حِذارَ الشَّرِّ، وأتيتُك مَخافةَ فُلانٍ، وأصلُهُ: لِحِذارِ الشَّرِّ، ولِمَخافةِ فُلانٍ. فلمّا حُذفَتِ اللامُ، وكان موضُعها نصبًا، تعدّى الفعلُ بنفسه، فنَصَبَ، كما يُقال: ﴿وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا﴾[٧]»[٨].

أما الزمخشريّ فاكتفى، كما تقدّم، بقوله إنّ المفعول له هو(جوابُ لِمَه؟)، فلم يذكر في التعريف حذف اللام، أو يذكر حُكم النَّصب الذي يدلّ على حذفها.

وعرّف ابن الحاجب (ت٦٤٦هـ) المفعول له بقوله: «المفعول له هو ما فُعِلَ لأجله فعلٌ مذكور، مثل: ضربْتُه تأديبًا، وقعدتُ عن الحرب جُبْنًا»[٩]. فلم يذكر في التعريف حُكم النَّصب أو تضمُّنَ المفعول له اللامَ، لكنّه ذكر ذلك في شرط النَّصب فقال بعد هذا التعريف: «وشرطُ نصبِه تقديرُ اللام، وإنّما يجوز حذفُها إذا كان فعلًا لفاعل الفعل المعلَّل ومقارِنًا له»[١٠]، لكنّ عبارته: «وشرط نصبه» قد يُفهم منها أيضًا أنّ المفعول له يمكن أن يكون مجرورًا إذا لم يتضمَّن اللام، وذلك لأنّه في التعريف

تحدّث عن المفعول له، فالمفعول له هو المتحدَّث عنه، ولمّا قال: وشرطُ نصبِه، عادت الهاء على المفعول له، أي وشرط نصب المفعول له، وهذه العبارة يمكن أن تحتمل أنّ المفعول له إذا لم تُقدَّر معه اللامُ لا يجوز نصبه، بل يجب جرُّه، وفي المحصِّلة يمكن أن تعني أنّ المفعول له يمكن أن يكون مجرورًا إذا فقد أحد الشرطين، وهما الاتحاد مع عامله في الفاعل وفي الوقت.

ولهذا وقف الرضيّ (ت٦٨٦هـ) عند عبارة ابن الحاجب هذه، وذكر بناءً عليها أنّ مذهبه–أي مذهب ابن الحاجب– أنّ المفعول له يمكن أن يُطلق على المجرور باللام، وأنّ تقدير اللام شرطٌ في كونه منصوبًا لا شرطٌ في كونه مفعولًا له، وذكر أنّه في ذلك يخالف ما اجتمع عليه النحويّون في أنّ المفعول له في اصطلاحهم لا يُطلق إلّا على المصدر المنصوب المستوفي للشروط، إذ قال في قول ابن الحاجب: «وشرطُ نصبِه تقديرُ اللامِ»: «يعني أنّ تقدير اللام شرطُ انتصاب المفعول له، لا شرطُ كونِ الاسم مفعولًا له، فنحو: للسَّمْنِ، ولإكرامِكَ الزائرَ، في قولك: جئتُكَ للسَّمْنِ ولإكرامِك الزائرَ، عنده، مفعولٌ له على ما يدلّ عليه حدُّه، وهذا كما قال في المفعول فيه: إنّ شرطَ نصبِه تقديرُ (في). وما ذهب إليه في الموضعَينِ، وإنْ كان صحيحًا من حيثُ اللغةُ، لأنّ (السَّمْن) فُعِلَ له المجيءُ، لكنّه خلافُ اصطلاحِ القومِ، فإنّهم لا يُسَمُّون المفعول له، إلّا المنصوبَ الجامعَ للشرائط»[١١].

وإذا ما عُدْنا إلى كلام سيبويه السابق لا نجد فيه هذا الاحتمال الوارد في تعريف المفعول له، لأنّ سيبويه تحدّث عن المصدر المنصوب على أنّه مفعول له، وذلك في قوله الذي مرَّ بنا: «ما يَنتصب من المصادر لأنّه عُذْرٌ لوقوع الأمر، فانتصبَ لأنّه موقوعٌ له ولأنّه تفسيرٌ لما قبله لِمَ كانَ...»[١٢]، ثمّ قال: «فهذا كلُّه ينتصب لأنّه مفعولٌ له كأنّه قيل له: لِمَ فعلتَ كذا وكذا؟ فقال لكذا وكذا، ولكنّه لمّا طَرَحَ اللامَ عَمِلَ فيه ما قبله»[١٣]، فالمصدر في كلام سيبويه هو المُتحدَّث عنه، وعليه يكون حذفُ اللام في قوله: «لمّا طَرَحَ اللامَ عَمِلَ فيه ما قبله»، من المصدر وليس من المفعول له، أي أنّ ما كان من المصدر باللام هو مصدرٌ فحسب، ولا

تحتمل عبارةُ سيبويه أنْ يُطلق عليه مصطلحُ المفعولِ له أبدًا؛ لأنّ عبارته: «عَمِلَ فيه ما قبله» –أي نصبه– الضميرُ المستتِرُ فيها، أي في (عمل)، يعود إلى المصدر (المتحدَّث عنه) لا إلى المفعول له.

أما ابن مالك (ت٦٧٢هـ) فقد كان كلامُه عن المفعول له في الألفيّة أكثرَ دِقّةً وأقربَ إلى كلام سيبويه في النَّصّ على أنّ مصطلح المفعول له لا يُطلق إلّا على المصدر في حالة النَّصب، وذلك في قوله:

يُنْصَبُ مفعولًا لَهُ المصدَرُ إنْ أبانَ تعليلًا كَجُدْ شُكْرًا وَدِنْ

وَهْـوَ بِما يعملُ فيـــهِ مُتَّحِدْ وَقْتًـا وفاعِلًا وَإنْ شَرْطٌ فُقِدْ

فاجْـرُرْهُ بالحَرْفِ وليسَ يَمْتَنِعْ مَعَ الشُّرُوطِ كَلِزُهْدٍ ذا قَنِعْ(١٤)

فالمتحدَّث عنه في هذه الأبيات هو المصدرُ في قوله (يُنصَب مفعولًا له المصدرُ)، أي يُنصَب المصدرُ مفعولًا له، ثمّ قال بعد ذِكْرِ الشروط التي يجب أن يستوفيها المصدر لكي يُنصب على المفعول له: «فاجْرُرْهُ بالحَرْفِ»، والضمير الهاء في (اجْرُرْه) يعود على المصدر في البيت الأوّل، إي أنّ المصدرَ في حالة فقدانه شروطَ النَّصب يجب جرُّه، لا المفعولَ له. وبهذا لم تحتمل عبارة ابن مالك أنْ يقال فيها إنّ المفعول له يجب جرُّه إذا فقد الشروط، كما احتملت ذلك عبارةُ كلٍّ من الزمخشريّ وابنِ الحاجب كما تقدّم(١٥).

ومع أنّ أبيات الألفيّة صريحةٌ في الدلالة على أنّ المصدر الفاقد للشروط يجب أن يكون مجرورًا، ولا يمكن نصبه على المفعول له، ولا يمكن أن يُفهم منها غيرُ ذلك، نجد عددًا من شُرّاح الألفيّة يشرح هذه الأبيات بما يُفهم منه أنّ المفعول له المستوفي للشروط يجوز جرّه ،والفاقد لها أو لبعضها يجب جرُّه، أي جرُّ المفعول له، فيُفهم من ذلك أنّه يمكن إطلاق مصطلح المفعول له على المصدر المجرور حينئذٍ، وذلك متأتٍّ من

جعلهم المُتحدَّثَ عنه المفعولَ له، وليس المصدرَ على نحو ما ذكر ابن مالك.

من ذلك ما ذكره المراديّ (ت٧٤٩هـ) في تعريف المفعول له، إذ قال: «المفعول له: هو علّة الفعل، ولجواز نصبه شروطٌ: الأوّل: أن يكون مصدرًا، والثاني: أن يتّحد وقتُه ووقتَ عامِله، وهو المعلَّل به. والثالث: أن يتّحد فاعلُهما، ولو تقديرًا»[١٦]، فالضمير في قوله: (ولجواز نصبه) يعود إلى المفعول له؛ لأنّه هو المتحدَّث عنه، وهذه العبارة قد يُفهم منها أنَّ المفعول له يجوز جرُّه أيضًا، ويبدو أنّه لم يَقُلْ: لجواز **نصب المصدر** على المفعول له شروطٌ، لأنّه جعل المصدريّة شرطًا من شروط النَّصب على المفعول له[١٧]، مثلَ غيره من النحويّينَ المتأخِّرينَ[١٨]، وذلك في قوله: (الأوّل: أن يكون مصدرًا). أمّا ابن مالك فقد جعل ما دون ذلك الشرط، شرطًا للمصدر نفسه في الانتصاب على المفعول له، في قوله السابق«يُنصَبُ مفعولًا له المصدرُ إنْ أبان تعليلًا....»، وهو في ذلك يتابع سيبويه على نحو ما ذكرنا سابقًا.

ومن ذلك أيضًا ما ذكره ابن عقيل (ت٧٦٩هـ) في قوله: «المفعول له: هو المصدرُ المُفْهِمُ عِلَّةً، المشاركُ لعامله في الوقت والفاعل، نحو: جُدْ شُكْرًا... فإنْ فُقِدَ شرطٌ من هذه الشروط تعيّن جُرّه بحرف التعليل، وهو اللام أو (مِنْ) أو (في) أو الباء، فمثال ما عُدمت فيه المصدريّةُ قولك: جئتُكَ للسَّمْنِ، ومثال ما لم يتّحد مع عامله في الوقت: جئتُكَ اليومَ للإكرامِ غدًا، ومثال ما لم يتّحد مع عامله في الفاعل: جاءَ زيدٌ لإكرامِ عمرٍو لَهُ، ولا يمتنع الجرُّ بالحرف مع استكمال الشروط نحو: هذا قَنِعَ لِزُهْدٍ»[١٩].

فالمتحدَّثُ عنه في نصّ ابن عقيل هو المفعولُ له، وقوله: تعيّن جرُّه، الهاء فيه تعود إلى المفعول له، ولا تعود إلى المصدر في قوله: (هو المصدر)؛ لقوله فيما بعد: (فمثال ما عُدمت فيه المصدريّة قولك: جئتك للسَّمْن)؛ إذ لو عاد الضمير إلى المصدر لكان المعنى: فمثال المصدر الذي عُدمت فيه المصدريّة...، وهذا المعنى لا يستقيم.

وفي موضع آخر يقول ابن عقيل أيضًا: «المفعولُ له المُستكْمِلُ للشروط المتقدّمة له ثلاثة أحوال: أحدها: أن يكون مجرَّدًا عن الألف واللام والإضافة، والثاني:

أن يكون محلًى بالألف واللام، والثالث: أن يكون مضافًا، وكلُّها يجوز أن تُجرّ بحرف التعليل، لكنّ الأكثر فيما تجرَّد عن الألف واللام والإضافة النَّصبُ، نحو: ضربْتُ ابني تأديبًا، ويجوز جرُّه فتقول: ضربتُ ابني لتأديبٍ... وما صَحِبَ الألفَ واللامَ بعكس المجرَّد، فالأكثر جرّه، ويجوز النَّصب فـ: ضربْتُ ابني للتأديبِ، أكثرُ من: ضربتُ ابني التأديبَ... وأمّا المضاف فيجوز فيه الأمران النَّصب والجرّ على السواء، فتقول: ضربتُ ابني تأديبَهُ ولتأديبِهِ»[٢٠].

فقوله: (وكلُّها يجوز أن تُجرّ بحرف التعليل)، يُفهم منه أنّ المفعول له بأحواله الثلاث يجوز جرُّه، ويتحصّل من ذلك أنّه يمكن أن يُطلق على المجرور المُستكْمِل للشروط هنا مصطلحُ مفعول له.

وفي شرح الأشمونيّ نجد الأمر نفسه، ولاسيّما في قول الأشمونيّ (ت٩٢٩هـ): «أي: يُشترَط لنصب المفعول له–مع كونه مصدرًا قلبيًا سيق للتعليل– أن يتّحد مع عامله في الوقت وفي الفاعل»[٢١]. فقال: (يُشترط لنصب المفعول له)، وهذا التعبير يُفهم منه أنّ المفعول له يمكن أن يكون مجرورًا، وكان الأولى أن يقول: ويُشترط في نصب المصدر على المفعول له كذا وكذا.

ولذلك نبّه الصبان (ت١٢٠٦هـ) على ورود مثل هذا الفَهْم من ظاهر قول الأشمونيّ، إذ ذكر أنّ ظاهر كلامه «أنّ هذه الشروطَ شروطٌ لنصبه ، وأنّه عند جرّه يُسمى مفعولًا لـه، والجمهورُ على أنّه حينئذٍ مفعولٌ بــه»[٢٢].

ومِن كلّ ما تقدّم عند شرّاح الألفيّة الذين وقفنا على نصوصهم نلحظ أنّ عباراتهم في حديثهم عن المفعول له لم تكن محترِزةً ممّا قد يُفهم منه أنّه يجوز أن يكون المفعول له مجرورًا.

ولهذا كان عددٌ آخرُ من شرّاح الألفيّة أكثر دِقّةً في ذلك، فلم يذكروا لفظ المفعول له في حديثهم عن جواز الجرّ أو فقدانِ شروط النَّصب، فنجد ابن الناظم(ت٦٨٦هـ)، على سبيل المثال، بعدَ أن قال: «يُنصَبُ المفعولُ له، وهو المصدر

المذكور عِلّةً لحدث شاركه في الزمان والفاعل نحو: جئْتُ رغبةً فيك»[٢٣]، يقول: «وما ذُكِرَ عِلَّةً، ولم يستوفِ الشروط فلابُدّ من جرّه بلام التعليل، أو ما يقوم مقامها...»[٢٤]، فلم يذكر في هذا النصّ المفعول له، بل قال «وما ذُكِرَ عِلَّةً»، ثم قال: « فلا بُدَّ من جرِّه »، أي جرّ ما ذُكِرّ عِلّةً، فالضمير يعود إلى ما ذُكِرَ عِلَّةً، ولم يَعُد إلى المفعول له، لذا لم يقع ابنُ الناظم فيما وقع فيه غيره من شُرّاح الألفيّة الذين تقدّم ذكرهم.

وكذلك فعل ابنُ هشام الأنصاريّ (ت٧٦١هـ)، فبعد قوله: «هذا باب المفعول له... وجميعُ ما اشترطوا له خمسةُ أمورٍ...»[٢٥]، قال: «ومتى فَقَدَ **المعلِّلُ** شرطًا منها وَجُبَ عند مَن اعتبر ذلك الشَّرطَ، أن يَجُرَّ بحرف التعليل...»[٢٦]، فجاء بلفظ (المعلِّل)، ولم يَقُل: المفعول له، فاحترز بذلك ممّا قد يُفهم منه أنّ المفعول له يمكن أن يكون مجرورًا.

المبحث الثالث

المفعول له عند المحدثينَ

ولم تكن مسألة أن يتوارد إلى الذهن من أنّ المفعول له قد يأتي مجرورًا غائبةً عند الباحثين المحدثين، فقد كانوا في ذلك في اتجاهين[٢٧]: أحدهما: أكّد أنّ المفعول له لا يأتي مجرورًا؛ وذلك بالنصّ على أنّ ذلك المفعول لا يُسمّى مفعولًا له في الاصطلاح ما لم يكن منصوبًا، والآخر: أخَذَ بالاعتبار، فيما يبدو، ما يُفهم من كلام القدماء على نحو ما تقدّم، فنصّ أيضًا على أنَّ المفعول له قد يأتي مجرورًا في محلّ نصب.

فممّن كان من الاتّجاه الأوّل الأستاذ عباس حسن، ففي كلامه على أحكام المفعول له قال: «إذا استوفى شروطَهُ جاز نصبُه مباشرةً، وجاز جرُّه بحرفٍ من حروف الجرّ التي تفيد التعليل؛ وأوضحُها: اللام، ثمّ: في، والباء، ومِنْ... لكنّه في جميع حالات جرّه لا يُعرب- اصطلاحًا- مفعولًا لأجله، وإنّما يعرب جارًّا ومجرورًا متعلِّقًا بعامله، وهذا برغم استيفائه الشروطَ، وبرغم أنّ معناه في حالَتَي نصبه وجرّه لا يختلف»[٢٨]. فمع أنّ عبارته في جزئها الأول لا تختلف عن عبارة النحويّينَ التي كان

المفعولُ له هو المتحدّثَ عنه في جواز الجرّ فيها، وذلك في قوله (وجاز جرّه)، نجده يستدرك لذلك التعبير بقوله (لكنّه في جميع حالات جرّه لا يُعرب–اصطلاحًا– مفعولًا لأجله)، فهو يُميّز فيما استوفى الشروط بين ما جاز نصبه فيُسمَّى حينئذٍ مفعولًا له اصطلاحًا، وما جاز جرّه فلا يَصِحّ حينئذٍ أن يُطلق عليه هذا المصطلح، بل يُكتفى بالقول إنّه جارٌّ ومجرورٌ متعلِّقٌ بعامله، مع أنّ معنى التعليل متحقِّقٌ في الحالتين.

ونجد الدكتور هادي نهر ينصّ على ذلك أيضًا، فيذكر في الحديث عن شروط المفعول له: «أنّ مصطلح المفعول لأجله أو ما يرادفه من المصطلحات لا تُطلق إلّا على المصدر المنصوب المفيد تعليلًا»[٢٩]. فواضحٌ من كلامه أنّ ما أفاد تعليلًا ولم يكن منصوبًا لا يُطلق عليه في الاصطلاح النحويّ مفعولًا لأجله.

وكذلك صنع الدكتور فاضل السامرائيّ في دراسته للمفعول له في كتابه معاني النحو، لكنّ كلامه كان أكثر حسمًا لهذه المسألة من بداية حديثه عن المفعول له، فقد قال: «المفعول له في الاصطلاح هو المنصوب، نحو (جِئْتُ رغبةً في الخير) أمّا المجرور نحو (جئتُ لرغبةٍ في الخيرِ) فلا يُسمى مفعولًا له اصطلاحًا، وإنْ كان الجرّ هو الأصل عند النُّحاة. إنّ النحاة يَرَوْنَ الأصل هو المجرور بحرف التعليل، وذلك نحو: (جِئْتُ لِطمعٍ في نائِلِكَ)، ثُمّ أُسقِط حرفُ الجرّ الذي يفيد التعليل توسُّعًا، فأصبح التعبير: (جِئْتُ طمعًا في نائِلِكَ) وعلى هذا فالمفعول له منصوبٌ بنزع الخافض»[٣٠].

فقول السامرائيّ: (المفعول له في الاصطلاح هو المنصوب... أمّا المجرور... فلا يُسمّى مفعولًا له اصطلاحًا)، فيه إقرارٌ وحَسْمٌ للمسألة، ودفعٌ لكلّ ما قد يتوارد إلى الذِّهن عند الوقوف على عبارات النحويّينَ التي مرّتْ بنا من أنّ المجرور هنا قد يُطلق عليه مصطلحُ مفعول له، فالمنصوب فقط يُسمّى مفعولًا له في الاصطلاح.

ولا يكتفي السامرائيّ بهذا التمييز الحاسم من حيث الاصطلاح، بل يميّز بين الحالتين من حيث المعنى أيضًا، فهو لا يرى أنّ معنى التعليل فيهما واحدٌ– كما يَفهم هو من كلام النحويّينَ الذين لم يقفوا على الاختلاف في المعنى ههنا واكتفوا بالقولَ

إنّ الأصل في المفعول له الجرُّ بحرف الجرّ ثم نُصِبَ بنزع الخافض– فالنَّصب على المفعول له، كما يرى السامرائي، يختلف في المعنى عن الجرّ بحرف التعليل في أمور منها: «أنّ المجيء بحرف الجرّ هو نصٌّ في التعليل، بخلاف إسقاطه فإنّه لا يكون نصًّا في التعليل، بل هو محتمِلٌ له، وللحاليّة أو لغيرهما، وذلك نحو قولك: جِئْتُ لِرغبةٍ في الخير، فهذا نصٌّ في التعليل، أمّا إذا قلتَ: جِئْتُ رغبةً في الخير، فهذا يحتمل التعليلَ، ويحتمل الحاليّةَ أي: جِئتُ راغبًا في الخير، ويحتمل المفعوليّةَ المطلقةَ، أي: جِئْتُ مجيءَ رغبةٍ... فإذا أردت التنصيص على العّلة، جئت بحرف العّلة، وإنْ أردتَ التوسُّعَ في المعنى أسقطتَ الحرف فتكسِب أكثرَ من معنًى»[٣١].

وفي هذا الاتّجاه أيضًا يذكر الدكتور عبده الراجحيّ أنَّ «المفعول لأجله في الاصطلاح النحويّ لا بدّ أن يكون منصوبًا، أمّا إذا سبقه حرفُ جرٍّ يدلّ على التعليل خرج من هذا الاصطلاح»[٣٢].

أمّا الاتجاه الآخر الذي أخذ بالاعتبار ما يمكن أن تحتمله عباراتُ النحويينَ التي مرّت بنا، فرأى أصحابه أنّ المفعول له قد يأتي مجرورًا، ومنهم الشيخ الغلاييني الذي ذكر أنّ المفعول له على قسمين: صريح، وغير صريح، فالمنصوب يكون صريحًا، والمجرور يكون غيرَ صريحٍ وهو في موضع نصب، وذلك في قوله في أحكام المفعول له: «يُنصب، إذا استوفى شروطَ نصبه، على أنّه مفعولٌ لأجله صريحٌ. وإنْ ذُكر للتعليل، ولم يَستوفِ الشروطَ، جُرَّ بحرف الجرّ المُفيدِ للتعليل، كما تقدّم، واعتُبِرَ أنّه في محلّ نصبٍ على أنّه مفعولٌ لأجله غيرُ صريحٍ، وقد اجتمع المنصوبان، الصريحُ وغيرُ الصريح، في قوله تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ﴾[٣٣]، وفي قول الفرزدق[٣٤]:

يُغْضِي حَياءً، ويُغْضَى مِنْ مَهابتِهِ فَما يُـــــكَلَّـمُ إلّا حِينَ يَبْتسِـــمُ

في موضع نَصْبٍ على أنّه مفعولٌ لأجله غيرُ صريح. ﴿من الصَّواعِقِ﴾فقوله تعالى:

وقوله (حَذَرَ) مفعولٌ لأجله صريحٌ. وقول الشاعر (حياءً) مفعولٌ لأجله صريحٌ. وقوله (من مَهابَتِهِ) في محلّ نَصْبٍ على أنّه مفعولٌ له غيرُ صريح»[35].

ومن ذلك أيضًا ما ذهب إليه سليمان فيّاض، فقد عرّف المفعول له بأنّه «مصدرٌ يُذكر لبيان سبب وقوع الفعل في الجملة الفعليّة، ويأتي المفعولُ لأجله إمّا منصوبًا، وإمّا شبهَ جُملةٍ منصوبًا محلًّا ومجرورًا بلام التعليل خاصّة»[٣٦]. فالمفعول له عنده إمّا منصوبٌ أو مجرورٌ(شبه جملة) في محلّ نصب، ثم يورد أمثلةً لكلتا الحالتين، وما يهمّنا هنا أمثلةُ حالةِ الجرّ، ومنها مثالُه: تُقامُ المعارضُ لِتشجيعِ الصّناعةِ، إذ يضع المصدر المجرور باللام (لِتشجيعِ) في حقل (المفعول لأجله)، وفي إعرابه يقول: «مجرورٌ بالكسرة منصوبٌ محلًّا»[٣٧].

الخاتمة والنتائج:

بعد هذا العرض لكلام النحويّين المتأخِّرينَ على المفعول له الذي قد يُفهم منه عند قسمٍ منهم أنّ المفعول له يمكن أن يأتي مجرورًا، ولموقف الباحثينَ المحدَثِينَ بين آخِذٍ بنظر الاعتبار هذا الفهم من ذلك الكلام فمُقرِّرٌ أنّ المفعول له يمكن أن يكون مجرورًا في محلّ نصب، ومؤكِّدٍ –من جانب آخر–أنّه لا يُسمّى كذلك في الاصطلاح إلا إذا كان منصوبًا، يمكن القول بأنّه من الضروريّ الرجوعُ إلى كلام سيبويه في حديثه عن المفعول له، فكلامه، كما تقدّم، صريح في أنّه مصدرٌ منصوبٌ لأنّه متضمِّنٌ حرفَ التعليل، وهذا فيه دليلٌ على أنّ ظهور حرف التعليل مع المصدر يُخرجه من هذا الاصطلاح، إذ لا حذفَ حينئذٍ ولا تضمين.

والمفعول له في هذا القيد يُشبه المفعول فيه؛ إذ إنّ المفعول فيه في اصطلاح النحويّين هو اسمُ زمانٍ أو مكانٍ مُتضمِّنٌ معنى (في) باطِّراد[٣٨]، نحو: سِرْتُ يومَ الجمعةِ، فإذا ظهر حرف الجرّ (في) الدالّ على الظرفيّة فقيل: سِرْتُ في يومِ الجمعةِ، لا يُسمّى اسمُ الزمان حينئذٍ مفعولًا فيه اصطلاحًا، بل هو اسمُ زمان فحسب.

لكنّ عددًا من النحويّينَ المتأخّرين احتملت عباراتهم أنّ المفعول له يمكن أن يكون مجرورًا، على نحو ما عرضناه في هذا البحث، وسببُ ذلك، فيما يبدو لنا، أنّهم لم يهتمّوا في حدّهم للمفعول له بمسألة تقدير اللام مع المصدر من جهة، وجعلُهم المصدريّةَ شرطًا في انتصاب المفعول له، وما ترتَّب على ذلك من مجيء عباراتهم متحدِّثةً عن المفعول له لا عن المصدر، ولاسيّما في ذكر الشروط، من جهة أخرى.

وقد تنبّه إلى ذلك الاحتمال في عبارات النحويّنَ المتأخِّرينَ في مفهوم المفعول له بعضُ النحويّينَ، كالرضيّ الذي ذكر، بعد أن أشار إلى ما يُفهم من كلام الزمخشريّ من أنّ المفعول له يمكن أن يُطلق على المعلِّل المجرور، أنّ حدّ المفعول له الصحيح هو: «المصدر المقدَّر باللام المعلَّلُ به حدثٌ شاركه في الفاعل والزمان»[٣٩].

وكان ابن مالك دقيقًا في عبارته وقريبًا فيها من عبارة سيبويه، حين عرّف المفعول له بالمصدر، وجعل شروط النَّصب للمصدر نفسه لا للمفعول له، على

عكس عدد من شارحِي ألفيّته الذين تحدّثوا عن المفعول له لا عن المصدر، لأنّهم أرادوا بيان أنّ المصدريّة شرطٌ في النَّصب، لكنّهم وقعوا بسبب ذلك في عدم الاحتراز في عباراتهم ممّا قد يُفهم منه أنّ المفعول له قد يُطلق على المصدر المجرور أيضًا، كما بيّنا ذلك في موضعه من هذا البحث.

ومن كلّ ما تقدّم يمكن أنّ يسجّل الباحثُ هنا النتائجَ الآتية:

١- إنّ فَهْم المصطلحات النحويّة وتحديدَ مفهومِها الدقيق يقتضي تتبُّعَ مراحلَ تطوُّرِها عبر تاريخ الدرس النحويّ ابتداءً من نشأتها إلى وقت استقرارها واكتمالها، سواءٌ كان ذلك في تسمية المصطلح أو المفهوم الدقيق الذي يدلّ عليه والذي يتبيّن بالحدّ أو التعريف، أو شرح ذلك التعريف وتوضيحه.

٢- إنّ من الضروريّ العودةَ في دراسة أيّ مصطلح نحويّ إلى النحويّين المتقدِّمين الذين اكتملت على أيدهم حلقات الدرس النحويّ واستقرت أبوابُه علمًا له مصطلحاتُه الخاصّة به. ولعلّ كتاب سيبويه يمثّل تلك المرحلةَ تمثيلًا حقيقيًّا، وقد استطاع البحث الوقوفَ على سبب الإشكال الذي وقع في مصطلح المفعول له بالرجوع إلى تعريف سيبويه، له كما مرّ بنا.

٣- إنّ ما ذكره بعضُ الباحثينَ المحدثينَ من أنّ المصدر المجرور بحرف الجر يسمى في هذه الحالة شبيها بالمفعول له أو هو مفعول له بناءً على إفادة التعليل، على النحو الذي مرّ بنا في هذا البحث، لا موجبَ له من الناحية الاصطلاحيّة، ذلك أنّ التعليل الذي هو شرطٌ رئيسٌ في المفعول له متحصِّل من حرف الجرّ الذي يدلّ عليه، كـ(اللام) أو (مِنْ) أو (في)، فإنْ حُذف هذا الحرف وقُدِّر مع المصدر أُطلق على ذلك المصدر مفعولًا له، وهو ما صرّح به سيبويه في هذا الباب، أمّا إذا ظهر الحرفُ فسيكون هو الدالَّ على التعليل بنفسه لا من طريق المصدر المجرور به، فانتفت هنا دلالة المصدر على التعليل، فلا موجِبَ لإطلاق مصطلح (شبه المفعول له) أو (مفعول له) عليه حينئذٍ.

الهوامش

(١) علم المصطلح، أسسه العلميّة وتطبيقاته العمليّة: د.علي القاسمي، مكتبة لبنان ناشرون، ط٢، لبنان ٢٠١٩م: ٣٠٧.

(٢) ينظر المصدر نفسه:٣٠٧-٣٠٨

(٣) أهمية تعريف المصطلح في النحو العربي (بحث): د.المضرري محمد الغالي، مجلة تعريب، السنة السادسة والعشرون، العدد٥١، ٢٠١٦م: ١٢٦.

(٤) ويُسمّى بتسميات أخرى، أشهرها: المفعول لأجله، والمفعول من أجله. ينظر أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك: ابن هشام الأنصاريّ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت: ٢/٢٢٥.

(٥) الكتاب: سيبويه، أبو بشر عَمرو بن عثمان، المطبعة الكبرى الأميريّة ببولاق، ط١، مصر ١٣١٦هـ:١/١٨٤.

(٦) المفصّل في علم العربيّة: الزمخشريّ، تحقيق د.فخر صالح قدارة، دار عمار، ط١، عمّان-الأردن ٢٠٠٤م: ٧٨.

(٧) سورة الأعراف، من الآية ١٥٥.

(٨) شرح المفصّل: ابن يعيش، تحقيق د.إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان٢٠٠١م: ١/٤٤٩-٤٥٠.

(٩) الكافية في علم النحو والشافية في علم الصرف: ابن الحاجب، تحقيق د.صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب، القاهرة: ٢٣.

(١٠) المصدر نفسه.

(١١) شرح الرضي على الكافية: رضي الدين الأستراباذيّ، تحقيق يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس، ط٢، بنغازي، ١٩٩٦م: ١/٥١٠.

(١٢) الكتاب: ١/١٨٤.

(١٣) المصدر نفسه:١/٣٦٩.

(١٤) متن ألفية ابن مالك: ابن مالك، تحقيق د.عبد اللطيف بن محمد الخطيب، مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع، ط١، الكويت، ٢٠٠٦م: ٢٠.

(١٥) ونجد الأمر نفسه عند ابن مالك في كلامه على المفعول له في شرح الكافية الشافية، إذ عرّفه بقوله: «المفعول له: كلّ مصدر نُصِبَ لتقديره بلام التعليل». شرح الكافية الشافية: ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله (ت٦٧٢هـ)، تحقيق علي محمد عوض وعادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، ط١، بيروت لبنان٢٠٠٠م: ١/٣٠١. فقوله: (نُصِبَ) نصٌّ في أنّ المفعول له لا يكون إلّا منصوبًا.

(١٦) توضيح المقاصد: المراديّ، تحقيق د.عبد الرحمن عليّ سليمان، دار الفكر العربيّ، ط١،القاهرة،٢٠٠١م: ٢/٦٥٤.

(١٧) المصدر نفسه.

(١٨) ينظر على سبيل المثال: المفصل في علم العربية: ٦٠، شرح ابن الناظم: ابن الناظم، تحقيق محمد

باسل عيون السود، دار الكتب العلميّة، ط١، بيروت، ٢٠٠٠م: ١٩٨، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك:٢/٢٢٥.

(١٩) شرح ابن عقيل: ابن عقيل، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، ط٢٠، القاهرة، ١٩٨٠م:٢/١٨٦.

(٢٠) المصدر نفسه: ٢/١٨٧-١٩٠.

(٢١) شرح الأشموني: الأشمونيّ، عليّ بن محمد (ت٩٢٩هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربيّ، ط١، بيروت ١٩٩٥م:١/٢١٦.

(٢٢) حاشية الصبان: الصبّان، تحقيق طه عبد الرؤف سعد، المكتبة التوفيقيّة، ط١،القاهرة: ٢/١٧٩.

(٢٣) شرح ابن الناظم: ١٩٨.

(٢٤) المصدر نفسه.

(٢٥) أوضح المسالك:٢/٢٢٥.

(٢٦) المصدر نفسه: ٢/٢٢٦.

(٢٧) وتجدر الإشارة إلى أنّ كثيرًا من الباحثين المحدثِينَ جاءت عباراتهم مشابِهةً للنحويّينَ الذين تقدّم ذكرهم في أنّها يمكن أن يُفهم منها أنّ المفعول له قد يأتي مجرورًا ولاسيما عند الحديث عن أحكامه. ينظر على سبيل المثال: القواعد الأساسية في النحو: يوسف حمادي، ومحمد محمد الشناوي، ومحمد شفيق عطا، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة١٩٩٤-١٩٩٥: ٩٦، ومختصر النحو: د.عبد الهادي الفضلي، دار الشروق، ط٧، المملكة العربية جدة-السعودية١٩٨٠م: ١٣٥، والموجز في قواعد اللغة العربية: د. سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت- لبنان٢٠٠٣م: ٢٨٠.

(٢٨) النحو الوافي: عباس حسن، دار المعارف، ط٣، مصر،١٩٧٤م: ٢/٢٣٧-٢٣٨.

(٢٩) التراكيب اللغوية في العربية: د. هادي نهر، مطبعة الإرشاد، بغداد ١٩٨٧م: ٥١.

(٣٠) معاني النحو: د. فاضل صالح السامرائي، دار الفكر، ط١، الأردن- عمان ٢٠٠٠م: ٢/٢٣٠.

(٣١) المصدر نفسه.

(٣٢) التطبيق النحوي: د. عبده الراجحي، دار المعرفة الجامعية، ط٢، الإسكندرية٢٠٠٠م: ٢٢٤.

(٣٣) سورة البقرة، من الآية١٩.

(٣٤) ديوان الفرزدق: تحقيق علي فاغور، دار الكتب العلميّة، ط١، بيروت١٩٨٧م: ٢/٣٥٤.

(٣٥) جامع الدروس العربية: الشيخ مصطفى الغلاييني، المكتبة العصرية، بيروت: ٣/٤٦.

(٣٦) النحو العصري، دليل مُبسَّط لقواعد اللغة العربيّة: سليمان فياض، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ٢٠٠٥م: ١٢٥.

(٣٧) المصدر نفسه.

(٣٨) وفي ذلك يقول ابن مالك: «الظَّرفُ: وقتٌ، أو مكانٌ، ضُمِّنا في باطِّرادٍ ك: هُنا امكثْ أزْمُنا». متن ألفيّة ابن مالك: ٢٠، وينظر توضيح المقاصد: ٢/٦٥٧، وشرح ابن الناظم: ٧٤٩، وشرح الأشموني: ١/٢١٧.

(٣٩) شرح الرضي: ١/٥١٠.

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم
- أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك: ابن هشام الأنصاريّ، عبد الله جمال الدين بن يوسف (ت٧٦١هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت.
- أهميّة تعريف المصطلح في النحو العربيّ (بحث): د. المضرري محمد الغالي، مجلة تعريب، السنة السادسة والعشرون، العدد٥١، ٢٠١٦م.
- التراكيب اللغوية في العربية، دراسة وصفيّة تطبيقيّة: د. هادي نهر، مطبعة الإرشاد، بغداد ١٩٨٧م.
- التطبيق النحوي: د. عبده الراجحي، دار المعرفة الجامعية، ط٢، الإسكندرية٢٠٠٠م.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفيّة ابن مالك: المراديّ، الحسن بن قاسم (ت٧٤٩هـ)، تحقيق د. عبد الرحمن عليّ سليمان، دار الفكر العربيّ، ط١، القاهرة ،٢٠٠١م.
- جامع الدروس العربية: الشيخ مصطفى الغلاييني، المكتبة العصرية، بيروت.
- حاشية الصبّان على شرح الأشمونيّ: الصبّان، محمد بن عليّ (ت١٢٠٦هـ)، تحقيق طه عبد الرؤف سعد، المكتبة التوفيقيّة، ط١ ،القاهرة.
- ديوان الفرزدق: تحقيق علي فاغور، دار الكتب العلميّة، ط١، بيروت١٩٨٧م.
- شرح الأشمونيّ على ألفيّة ابن مالك: الأشمونيّ، عليّ بن محمد (ت٩٢٩هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربيّ، ط١، بيروت ١٩٩٥م.
- شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك: ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله (ت٧٦٩هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، ط٢٠، القاهرة، ١٩٨٠م.
- شرح ابن الناظم على الفيّة ابن مالك: ابن الناظم، محمد بن جمال الدين (ت٦٨٦هـ)، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلميّة، ط١، بيروت، ٢٠٠٠م.
- شرح الرضي على الكافية: رضي الدين الأستراباذيّ، محمد بن الحسن (ت٦٨٦هـ)، تحقيق يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس، ط٢، بنغازي، ١٩٩٦م.
- شرح الكافية الشافية: ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله (ت٦٧٢هـ)، تحقيق علي محمد عوض وعادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، ط١، بيروت لبنان٢٠٠٠م.

- شرح المفصل للزمخشري: ابن يعيش، موفق الدين أبو البقاء يعيش بن علي (ت٦٤٣هـ)، تحقيق د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان٢٠٠١م.
- علم المصطلح، أسسه العلميّة وتطبيقاته العمليّة: د. علي القاسمي، مكتبة لبنان ناشرون، ط٢، لبنان ٢٠١٩م.
- القواعد الأساسية في النحو: يوسف حمادي، ومحمد محمد الشناوي، ومحمد شفيق عطا، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة١٩٩٤-١٩٩٥.
- الكافية في علم النحو والشافية في علم الصرف: ابن الحاجب، جمال الدين عثمان بن عمر بن أبي بكر (ت٦٤٦هـ)، تحقيق د. صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب، القاهرة.
- الكتاب: سيبويه، أبو بشر عَمرو بن عثمان بن قنبر (ت١٨٠هـ)، المطبعة الأميريّة الكبرى ببولاق، ط١، مصر١٣١٦هـ.
- متن ألفيّة ابن مالك: ابن مالك، تحقيق د. عبد اللطيف بن محمد الخطيب، مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع، ط١، الكويت، ٢٠٠٦م.
- مختصر النحو: د. عبد الهادي الفضلي، دار الشروق، ط٧، المملكة العربية جدة-السعودية١٩٨٠م.
- معاني النحو: د. فاضل صالح السامرائي ، دار الفكر ، ط١ ،الأردن- عمان ٢٠٠٠م.
- المفصل في علم العربية: الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر (ت٥٣٨هـ)، دار عمار، ط١، عمّان-الأردن ٢٠٠٤م.
- الموجز في قواعد اللغة العربية: د. سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت- لبنان٢٠٠٣م.
- النحو العصري، دليل مبسَّط لقواعد اللغة العربية: سليمان فياض، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ٢٠٠٥م.
- نحو اللغة العربية، كتاب في قواعد النحو والصرف: د. محمد أسعد النادري، المكتبة العصرية العربية، ط٢ ،بيروت١٩٩٧م.
- النحو الوافي: عباس حسن، دار المعارف، ط٣ ، مصر،١٩٧٤م.

Middle East Research Journal

Refereed Scientific Journal (Accredited) Monthly
Issued by Middle East Research Center

Forty-eighth year · Founded in 1974

Vol. 78 August 2022
Issn: 2536-9504
Online Issn :(2735-5233)